

## محتويات هذا العدد من النشرة القضائية

- مستجدات لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية
- إحصائيات الأمانة العامة للجان الفصل للنصف الأول من عام 2024م
- ومضات قضائية
- مبادئ لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية
- بعض الدراسات المحلية والدولية

## مستجدات لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية



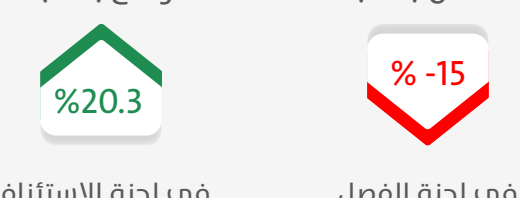
- في تاريخ 2024/03/11م، أطلقت الأمانة العامة للجان الفصل العدد الثالث من نشرتها القضائية، وقد نُشر خبر إطلاق هذا العدد على منصة (x) فحصدت هذه التدوينة (9,5) آلاف مشاهدة، وذلك بنهاية شهر مارس من عام 2024م.
- بلغ متوسط فترة التقاضي لدى لجان الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية (4.89) أشهر في النصف الأول من عام 2024م، مقارنة بـ (5.87) أشهر للنصف الأول من عام 2023م.

## إحصائيات الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية للنصف الأول من عام 2024م

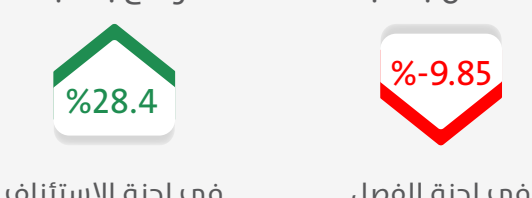


### النصف الأول من عام 2024م مقارنة بالنصف الأول من عام 2023م

#### عدد الدعاوى الواردة إلى اللجان



#### عدد القرارات الصادرة عن اللجان



## ومضات قضائية



### حالات تنازع الاختصاص القضائي أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

- إذا زُفعت دعوى واحدة عن موضوع واحد أمام محكمتين أو جهتين قضائيتين مختلفتين كاللجان القضائية، ولم تتخذ إحداهما عن نظر الدعوى أو تخلت كليهما عن نظرها لخروجها عن اختصاصها، فترفع طلب تعيين الجهة المختصة إلى لجنة الفصل في تنازع الاختصاص في المجلس الأعلى للقضاء، وتختص هذه اللجنة بالفصل في هذا النزاع (المادة السابعة والعشرون من نظام القضاء).
- يُرفع طلب تعيين الجهة المختصة بصحيفة تقدّم إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للقضاء تتضمن - علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم، وصفاتهم، وأماكن إقامتهم، وموضوع الطلب - بياناً كافياً عن الدعوى التي وقع في شأنها التنازع أو التخلي عن الاختصاص، أو النزاع الذي نشأ في شأن حكمن نهائيين متناقضين. وعلى الطالب أن يودع مع هذه الصحيفة صوراً منها بقدر عدد الخصوم مع المستندات التي تؤيد طلبه (المادة الثامنة والعشرون من نظام القضاء).
- يترتب على رفع الطلب إلى لجنة الفصل في تنازع الاختصاص وقف السير في الدعوى المقدم في شأنها الطلب، وإذا قُدّم الطلب بعد الحكم في الدعوى فلترئيس لجنة الفصل في تنازع الاختصاص أن يأمر بوقف تنفيذ الحكمين المتعارضين أو أحدهما (المادة التاسعة والعشرون من نظام القضاء).
- قرارات لجنة الفصل في تنازع الاختصاص ملزمة وغير قابلة للاعتراض (المادة الثلاثون من نظام القضاء).

### التمثيل القضائي أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

#### الشخص الاعتباري الخاص

محام (مرخص له، والمتدرب يتراعى بصفته وكيلًا عن المحامي)، أو ممثل نظامي (مستوفٍ لشروط الترافع عن الشخصية الاعتبارية الخاصة، وهي: أن يكون سعودي الجنسية، أن يكون موظفًا تابعًا للشخص المعنوي وفق نظام العمل، أن يكون حاصلًا على شهادة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه في تخصص الشريعة أو الأنظمة من إحدى جامعات المملكة أو ما يعادل أياً منهما خارج المملكة).

#### الشخص الطبيعي

أصلية عن نفسه، أو الوصي أو الولي، محام (مرخص له، والمتدرب يتراعى بصفته وكيلًا عن المحامي)، الأقارب حتى الدرجة الرابعة.

#### الشخص الاعتباري العام (الأجهزة الحكومية)

رئيس الجهاز، أو رئيس فرع الجهاز، أو من يفوضه من موظفي الجهاز بمذكرة رسمية للجهة المتراعى أمامها، على أن يكون الموظف سعودي الجنسية.

## الدعوى الجماعية

### تخضع الموافقة على طلب إيداع الدعوى الجماعية للسلطة التقديرية للجنة، وتصدر اللجنة قرار الموافقة على الطلب المستوفي للشروط التالية:



أن يتضمن الطلب ما يوضح أن قرار الدائرة في موضوع الدعوى قد يكون له تأثير في نزاعات أخرى مشابهة قائمة أو محتملة



أن يتضمن الطلب جميع الحقائق والمعلومات والظروف التي تسوغ تأسيس الدعوى الجماعية، بما يوضح تطابق دعوى مقدم الطلب مع نزاعات أخرى قائمة أو محتملة من حيث الأسس النظامية والوقائع المدعى بها وموضوع الطلبات



أن يتضمن الطلب المتطلبات المطلوب توافرها في صحيفة الدعوى (الواردة في المادة السادسة من لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية)

### اختصاص لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية بالدعاوى الإدارية والجزائية

- الدعوى الإدارية: هي دعوى التظلم من القرارات والإجراءات الصادرة عن هيئة السوق المالية، أو شركة السوق المالية السعودية (تداول)، أو شركة مركز إيداع الأوراق المالية (مركز الإيداع)، أو شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة) (الفقرة (هـ) من المادة (الثلاثين) من نظام السوق المالية).
- الدعوى الجزائية: هي دعوى تقام من النيابة العامة/ هيئة السوق المالية ضد المخالفين لأحكام نظام السوق المالية ولوائح التنفيذية، وقواعد السوق، وقواعدها وتعليماتها؛ ومخالفة أحكام نظام الشركات فيما يتعلق بشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية؛ للمطالبة بالحق العام.

### متطلبات تصديق الوكالات الخارجية والمستندات المحررة بلغة أجنبية

- يجب على المتقاضين من الأجانب تصديق وكالاتهم للخبر من خلال سفارة المملكة العربية السعودية في بلد الموكل ثم وزارة الخارجية ثم وزارة العدل حتى يمكن للوكيل العمل بموجبها والترافع أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.
- في حال احتواء الوكالة الخارجية على ختم (الأبوستيل\*)، فيكتفى بالمصادقة عليها من قبل وزارة العدل السعودية فقط.
- يجب على أي طرف يرغب في تقديم وثائق أو مستندات مكتوبة بلغة أجنبية أن يقدم معها ترجمة معتمدة لها باللغة العربية، ذلك أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية المعتمدة في إجراءات نظر الدعاوى أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية. (المادة الثالثة والثمانون من لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية).

\*الأبوستيل:هي إحدى اتفاقيات مؤتمر لاهاي، وتضم أكثر من (120) دولة طرفاً، وقد أصبحت واحدة من أكثر المعاهدات متعددة الأطراف تطبيقاً على نطاق واسع في مجال التعاون القانوني؛ إذ يصدر كل عام ملايين الوثائق التي تحمل تصديق "الأبوستيل".

## مبادئ لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية



### أركان المسؤولية الموجبة للتعويض (الخطأ، والضرر، والعلاقة السببية):

اختلاف تاريخ الشراء عن تاريخ التداولات المخالفة - أثره - انتفاء علاقة السببية بين الخطأ والضرر المدعى به. القراران رقماً: (2586 – 2647).



### التصرف في الأوراق المالية:

الأصل هو تمكين مالك الأسهم - أو من في حكمه - من التصرف فيها، ما لم ينهض ما يرفع هذا الأصل كوجود إذن ثابت في التصرف. القرار رقم: (1890).



### القرارات الصادرة عن هيئة السوق المالية:

لم يشترط نظام السوق المالية على الهيئة شكلاً معيناً لإصدار قراراتها، وإنما جعلها الجهة المسؤولة عن تطبيق نظام السوق المالية، فجعل لها بذلك حق التحرك في نطاق تلك الغاية بعد بحث الجدوى، إذ لها تقديرٌ أهية بعض الظروف الواقعية التي تصادف عملها، ولها أيضاً تحديد الوقت المناسب لاتخاذ قرارها. القراران رقماً: (145-2588).



## الدراسات المحلية والدولية



### دراسة الاستعانة بالخبر في الإجراءات الجزائية (د. سلامه بن سليم الرفاعي)

أوضحت الدراسة أن الخبرة القضائية تُعدّ من أهم الإجراءات المساعدة للقضاء، والتي يأمر بها القاضي بهدف التحقيق في مسائل فنية، وذلك إذا لم يمكن البت في النزاع دون توضيح بعض المسائل أو النقاط الفنية البحتة من قبل خبير مختص من ذوي المعرفة بهذه المسائل الفنية؛ والتي لا يعرف القاضي حقيقتها بناءً على اطلاعه وثقافته الخاصة، فيحتاج إلى الرجوع إلى أهل الخبرة والاختصاص. ولذا فالنظام السعودي خول للقاضي السلطة التقديرية للأمر بإجراء خبرة وتعيين الخبير الذي يقوم بهذه المهمة للاستعانة به في القضية المرفوعة إليه، وأعطى النظام أيضاً القاضي الحق في نوب خبير واحد أو أكثر من خبر لإبداء الرأي في مسألة فنية واحدة. فالقاضي هو من يقدّر ما إذا كان الأمر مستوفٍ لمتطلبات انتداب الخبير من أجله له التوظيف الفني أم أنه مجرد من هذا الطابع، فيستطيع البت فيه بنفسه، وهو من يقدّر مدى الحاجة إلى نوب الخبير الذي يعينه عليه الخبير، فإن رأته ووضاً في ذاته فلا حاجة إلى نوب الخبير، فالقاضي غير ملزم نظاماً بنوب خبير إذا كان يرى كفاية الأدلة المقدمة لديه. وللقاضي الاستعانة بالأجهزة الحكومية للحصول على الخبرة المتوافرة لدى منسوبيها. ولم يبين نظام الإجراءات الجزائية أهمية الخصوم في طلب انتداب الخصوم من عدمه، ولكن القواعد العامة تقضي أن يكون نوب الخبراء داخلياً في سلطة القاضي، فله أن يندب الخبير من تلقاء نفسه، وله أيضاً أن يجيب أحد الخصوم إلى ذلك، كما له رفض هذا الطلب، ولكن يشترط عند رفض الطلب أن يبين سبب الرفض. وتقرير الخبير من وسائل الإثبات في القضاء، غير أنه يُعدّ قرينة وليس بينة تثبت به الجريمة، وهو رأي لا يقيد القاضي، ولكنه يستأسس به. للاطلاع على الدراسة (دراسة الاستعانة بالخبر في الإجراءات الجزائية).

### دراسة الإفصاح: لماذا يجب ألا يكون مفترضاً؟ (تقرير مشترك صادر عن هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية وهيئة الأسواق المالية الهولندية)

توصلت الدراسة إلى أن المشرّعين يفترضون بأن إفصاح الشركات عن معلومات محددة للمستثمرين سيساهم في حمايتهم من المنتجات والخدمات الاستثمارية التي لا تتناسب مع أهدافهم، وسيساعد أيضاً في تعزيز قدرتهم على اختيار المنتجات والخدمات الاستثمارية التي توافّق أهدافهم المالية، إلا أن هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية وهيئة الأسواق المالية الهولندية وغيرهما من الجهات التشريعية وجدت أن الإفصاح كما يُعمل به حالياً له سلبيات حيث لا يعالج تعقيدات سوق الخدمات المالية الشائكة، وإلاوة على ذلك يمكن للشركات أن تلتفت على متطلبات الإفصاح وتقوضها، بالإضافة إلى أن آثار الإفصاح عن بيانات محددة مسبقاً تتلّف من شخص لأخر، ومن حالة إلى أخرى، وفي جانب ذلك، كما أن هذه الإفصاحات يمكنها أن تتطابق أيضاً على التعديلات والإفصاحات المفضحة عنها والتي ستمكّن المستثمرين من تحقيق نتائج أفضل. ولا مستمر من أجل تقييم فعالية البيانات المفضحة عنها والتي ستمكّن المستثمرين من تحقيق نتائج أفضل. ولا يُعدّ الإفصاح دلاً سرياً كما كان يُظن في السابق، ذلك أنه يلقي عبئاً ثقيلاً على المستثمرين يتمثل في التغلب على استراتيجيات المبيعات المعقدة والمتطورة. وتشير الأبحاث إلى أن الإفصاح عن بيانات محددة مسبقاً يفيد في أكثر الأحيان الأشخاص الذين يتمتعون بمعرفة وخبرة أكبر من غيرهم في أسواق الخدمات المالية، ويمكن أن يكون الإفصاح ذا فعالية أقل في حل المشاكل التشريعية، بل من الممكن أن ينتج عنه نتائج عكسية؛ مما يخلق مخاطر جديدة غير متوقعة للمستثمرين. ولا توجد أداة تشريعية واحدة يمكن أن تكون حلاً لجميع المشكلات التنظيمية للإفصاح، ويتطلب تحديد الوقت المناسب لاتخاذ قرارها. القراران رقماً: (145-2588).

### دراسة الإفصاح: لماذا يجب ألا يكون مفترضاً؟